البحث الثالث

تحرير الاقتصاد المصرى

(إمكانيات ومراحل التطبيق)

دكتور مصطفى عز العرب

١ ـ المشكلة البحثية، الأطار والهدف والفرضية :

على الرغم من أن الاقتصاد المصرى يعانى من المشاكل الهيكلية مما تؤثر على قدرته فى الاستمرار لتحقيق مزيد من النمو، فان محاولات الأصلاح التى بذلت كانت جزئية فى محتوياتها. كما أبتعدت بشكل أساسى عن أسباب وجود واستمرار هذه المشاكل. هذا مع توافر الامكانيات والقدرات التى تساعد الاقتصاد القومى على تحقيق معدلات مقبولة.

وترجع هذه المشاكل إلى السياسات التى كانت ترمى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق التدخل المباشر فى النشاط الاقتصادى، والبعد عن اقتصاديات السوق وما تمكنه من حسن أستخدام للموارد، وتخصيصها على أفضل الأسس المتاحة، مما كان له تكلفته وتأثيره غير المتوقع. ولقد كانت محاولات الأصلاح فى بدايتها محاولات مسكنة وتقوم أساسا على تأجيل التأثيرات السلبية، حيث تحاول الإدارة السياسية نقل عبئها إلى الفترات القادمة ودون مواجهتها بشكل مباشر وفعال.

غير أن الاوضاع الاقتصادية وصلت إلى حد لا يمكن معه الاستمرار فى تطبيق المزيد من السياسات السابقة، حيث لايمكن تحمل تكاليف أخرى. لذلك كان لابد من اعادة النظر فى السياسات المطبقة.

والبحث عن سياسات جديدة تحاول اصلاح أوجه الخلل القائمة بعد تعددها وتفشيها داخل الاقتصاد القومى لانتقالها من قطاع إلى آخر.

وعلى الرغم من الشعور المبكر بذلك ومحاولة تصحيحه فى السبعينيات (١٩٧٧). إلا أن هذه المحاولة قد أرجأت ربما لسوء تقدير خطورة المشكلة أو المبالغة من مكاسب سياسة الانفتاح، مع تفضيل العائد فى الأجل القصير مهما كانت التكلفة فى الأجل الطويل فى الوقت الذى تواكبت مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التى تساعد على تغطية تاثير هذا الخلل، والتى أهمها زيادة تحويلات المصريين من الخارج، وزيادة عائدات البترول، والوفرة المالية فى الأسواق الدولية.

فزيادة أعداد وتحويلات المصريين العاملين بالخارج أسهم بشكل مباشر فى تخفيف حدة البطالة من جانب، وزيادة الحصيلة من النقد الأجنبى التى مكنت من استيراد المزيد من المتطلبات الضرورية من الجانب الآخر.

كما أسهم فى زيادة الحصيلة من النقد الأجنبى زيادة ايرادات التصدير من البترول نتيجة ارتفاع أسعاره فى نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات. يضاف إلى ما سبق سهولة عملية الاقتراض من المصادر الخارجية نتيجة الوفرة المالية فى الأسواق الدولية.

ان هذه المتغيرات الاقتصادية وإن كانت قد أسهمت فى تأجيل أو عدم اتخاذ خطوات جادة فى مجال الاصلاح الاقتصادى. إلا أن تزايد حدة المشكلات الاقتصادية، أفقد الاقتصاد المصرى القدرة على امتصاص التأثيرات السلبية لهذه المتغيرات، مما استدعى فى النهاية ضرورة الاتجاه نحو تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وذلك بالقضاء على أماكن الخلل القائمة، وخفض درجة التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى، وقد بدأت مثل هذه التوجيهات فى أعقاب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينات.

ان التحرير كفلسفة اقتصادية أضحى ضرورة حتمية أملتها طبيعة وواقع الاقتصاد المصرى، بعد محاولات تأجيل معالجة أسباب الخلل القائمة، وهذا يستدعى التعرف على امكانيات ومشاكل تطبيق التحرير آخذين فى الاعتبار تجارب الدول التى سبقت فى هذا المضمار. لذا فان البحث يهدف إلى التعرف على مدى امكانية تطبيق سياسة التحرير ومراحله فى مصر، شأنها فى ذلك شأن الدول النامية الأخرى، بعد التعرف على نتائج وخلاصة تجاربها حتى يمكن تحقيق أفضل عائد ممكن فى ظل المحددات المختلفة التى تؤثر على مدى نجاح هذا التحرير، سواء فى الأجل القصير أو الطويل.

ولهذا يتم أولا تناول التحرير كفلسفة وأثره على النمو الاقتصادى، وثانيا معالجة لتجربة التحرير فى مصر ومراحل تطبيقها المستقبلية. وأخيرا عرض الخلاصة وأهم الاستنتاجات التى تم التوصل إليها.

وبناء عليه فان فرضية البحث تستند على أن تحرير الاقتصاد القومى وأتباع قواعد السوق، أمر ضرورى ولازم لحسن تخصيص الموارد وتحقيق معدلات نمو أفضل. على أن يتم ذلك على مراحل متتابعة، تجنبا للسلبيات والمشاكل المكلفة الناجمة عن التطبيق الفورى وفى كل المجالات.

ومن المفترض أن تهيئ الحكومة الظروف المواتية لانجاح عملية التحرير وذلك أولا بالقضاء على تناقضات وتضارب السياسات وثانيا بابدال مجموعة التشريعات القائمة والمتعلقة بنظم التدخل بمجموعة من التشريعات تسهم فى تثبيت الأجراءات وفعالية السياسات الخاصة بالتحرير. وثالثا بمزيد من المناقشات العامة حول مزايا التحرير بما يساعد الأفراد ويصل الأعمال على تقبل السياسة الجديدة، والتخلص من الأفكار والشعارات الخاصة بمرحلة التدخل.

٢ ـ فلسفة التحرير وأثره على النمو الاقتصادى :

ان سياسة التحرير تعمل على تهيئة الظروف المواتية لعمل قوى السوق وذلك برفع القيود الناشئة عن التدخل الحكومى فى المجال الاقتصادى. ومعلوم أن استناد النشاط الاقتصادى على قوى السوق يساعد على تخصيص الموارد بصورة أكفأ وبالتالى تحقيق معدلات نمو معقولة ومضطردة. وبالرغم من وضوح الرؤيا وسلبيات تجارب التدخل، نجد ترددا من جانب حكومات كثير من الدول النامية نحو تطبيق سياسات شاملة للتحرير. ولهذا يجب النظر فى أسباب ذلك ثم معالجة تعريف التحرير ومكوناته ثم علاقته بالنمو الأقتصادى.

١/٢ : التحرير والدول النامية :

تزايد الاتجاه نحو اتباع أسلوب التحرير فى العديد من اقتصاديات الدول النامية، نتيجة لتردى أوضاعها الاقتصادية، بعد فترة طويلة من التطبيق للفلسفة الاقتصادية القائمة على التدخل المباشر وغير المباشر للدولة فى النشاط الاقتصادى فى محاولة لتحقيق معدلات مقبولة من النمو الاقتصادى. ذلك أن فلسفة الحرية وعدم التدخل فى المقابل لا تضمن تحقيق المعدلات المطلوبة. حيث أن الإدارة الاقتصادية فى حالة التدخل تولى من الاهتمامات والأولويات ما يساعد على تحقيق ذلك. غير أن المجال التطبيقى فى تنفيذ هذه السياسات كانت نتائجه خلافا لما كان مأمولا. فقد أبتعدت هذه الاقتصاديات عن الكفاءة المناسبة فى إدارتها. مما ترتب عليه العديد من المشاكل الاقتصادية، والتى زادت حدتها وبشكل متدرج.

فقد ارتفعت أرقام الديون الخارجية وخدمتها، وقد أستخدم جزء لا يستهان به منها لتغطية سلبيات عدم الكفاءة فى هذه الاقتصاديات. أو لتأجيل المشاكل الناتجة منها. بالاضافة إلى امتصاص قدر لا بأس به من هذه الموارد الخارجية لتحقيق أهداف اجتماعية أسئ استخدامها

وبشكل تدريجى .كما انخفضت الانتاجية بشكل ملحوظ لسوء استخدام العمالة (عدم الحاجة إلى جزء كبير منها) وعدم الاهتمام بالنوعية، وانخفاض الانفاق على البحث والتطوير وكذلك أدت زيادة الأنفاق الحكومى إلى تمدد العجز فى الموازنة العامة للدولة وذلك للتوسع غير الرشيد فى الانفاق الحكومى وسوء استخدام المرافق الحكومية، وضعف فرص زيادة ايرادات الدولة. يضاف إلى ذلك أن القدرة الانتاجية التى تنمو بمعدل متواضع، والذى يرجع فى جانب منه إلى التدخل والرقابة الحكومية على النشاط الاقتصادى، لم تستطع امتصاص كل العمالة المعروضة، مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة.

وعلى الرغم من أن خيار التحرير كان متاحا، باعتباره أحد البدائل القائمة، إلا أن الإدارة الاقتصادية فى الدول النامية كانت تفضل عدم اللجوء إليه والعمل على تخفيف حدة المشاكل القائمة بصفة وقتية. وذلك لارتفاع تكلفة التحرير ومشاكل تطبيقه. وظهور عوائده فى الأجل الطويل.

فالتحرير يعنى القضاء على كل مصادر الخلل واخطاء السياسات الماضية، بالشكل الذى يجعل النظام السعرى يعكس الكفاءة فى استخدام الموارد الاقتصادية. ان هذا يعنى اسعارا أعلى وبالتالى استهلاكا أقل. مما يؤثر على انخفاض كل من الانتاج، العمالة، الاستثمارات. وذلك فى الأجل القصير فى الوقت الذى تكون فيه الإدارة الاقتصادية فى حاجة إلى تحقيق نتائج عكسية لما سلف.

كما أن نتائج عائد التحرير لن تتحقق إلا فى الأجل الطويل، وهو أمر يخرج عن النطاق الزمنى لأية إدارة اقتصادية وسياسية، مما يجعلها تفضل العائد فى الأجل القصير، حيث أن الأجل الطويل سوف تجنى عوائده إدارة سياسية أخرى. لذلك أخذت الدول النامية تتردد فى تطبيق سياسات التحرير وتأخذها بحذر شديد ولولا عنصر الاضطرار والحاجة إلى التغيير لما واجهته من مشكلات، لما أقبلت على التحرير بطريقة أو

بأخرى. فالمشكلات التى لاقتها هذه الدول فى سداد وخدمة ديونها أو إعادة جدولتها، وصعوبات الأقتراض مرة أخرى من الأسواق العالمية أو من المصادر الرسمية، ما لم تتبع خطوات جادة فى مجال التحرير لاقتصادياتها القومية، نظرا للاستمرار فى وجود هذه الصعوبات فى ظل اقتصاديات تبتعد عن الكفاءة فى إدارتها.

كما ربطت المنح والقروض من المؤسسات الدولية بالجهود التى تتبع لتحرير هذه الاقتصاديات، لإيمان الدول المانحة لهذه الاعانات والقروض، بأن عائد هذه الاعانات والقروض لن يجدى فى ظل اقتصاديات لا تقوم على الكفاءة. والمطلوب هو تدعيم اقتصاد عالمى أفضل.

يضاف إلى ذلك صعوبة الاستمرار فى تطبيق السياسات التى اتبعت فى الماضى واكتشاف هذه الدول مدى ابتعادها عن الكفاءة فى اقتصادياتها إذا تم مقارنتها بغيرها من الدول والتى طبقت أسس التحرير فى اقتصادياتها.

ان المحاولات التى بذلت لتحرير هذه الاقتصاديات واختلاف نتائجها يدعو إلى أهمية تحديد ماهية هذا التحرير ومكوناته، وأثره على النمو الاقتصادى باعتباره هدفا تسعى إليه كل الاقتصاديات خاصة تلك التى تعانى من هبوط فى معدلات النمو.

٢/٢ : التحرير كفلسفة : التعريف والمكونات :

ان المناداة بفلسفة التحرير ليست بالأمر السهل أو الواضح. لتعدد مكوناته ومضمونه والصعوبات التى قد تقترن بتطبيقه.

فالتحرير يتعلق بإزالة كل القيود أو الحواجز التى تمنع حرية وحركة الأسواق. حيث ينظر إليه على أنه هدف يحسن من معدلات تخصيص الموارد الاقتصادية من خلال إزالة مثلثات عدم الكفاءة التى أشار إليها Harberger، وبما يؤدى إلى مزيد من النمو.

لذلك يمكن القول أن التحرير يهدف إلى تحسين الكفاءة فى تخصيص الموارد الاقتصادية من خلال إيجاد مجموعة من الأسعار النسبية والتى ترفع الكفاءة الاقتصادية من خلال الإطار التنافسى الذى تعمل فيه وحدات النشاط الاقتصادى. ويتضمن التحرير قطاعات السلع والمال والعمل.

(أ) تحرير القطاع السلعى :

هذا يمثل الجانب الأكبر فى عملية التحرير والأساس الذى يرتكز عليه. حيث أن معظم القيود المباشرة والتدخل من جانب الإدارة الاقتصادية يكون مركزا على القطاع السلعى بشقيه الداخلى والخارجى. وتتمشى هذه القيود والتدخل فى الرقابة على انتاج، توزيع وتسعير السلع المنتجه محليا، بالاضافة إلى فرض التعريفة الجمركية والتحديد الكمى والتراخيص فى التجارة الخارجية السلعية.

ان اجراءات التحرير لهذا القطاع تتمثل فى اتباع الوسائل التى من شأنها الوصول إلى الكفاءة فى استخدام الموارد المتاحة. بما يجعلها قادرة على المنافسة فى الأسواق العالمية. من خلال وجود السعر التنافسى الذى يضمن حسن تخصيص وتوزيع هذه الموارد. ويتحقق هذا التحرير من خلال إزالة كافة القيود والرقابة المفروضة على حرية توزيع وتخصيص وتوجيه هذه الموارد وفقا لهذه الاسعار التنافسية.

(ب) تحرير القطاع المالى :

على الرغم من أهمية تحرير القطاع السلعى، إلا أنه ليس بمعزل عن غيره من القطاعات الأخرى، وخاصة قطاع المال والقيود الرقابية التى تفرض على متغيراته، بما يؤثر بالتالى على حركة ومدى كفاءة القطاع السلعى ذاته. وتتمثل أهم هذه القيود فى مدى تدخل الإدارة الاقتصادية وتحديدها لاسعار الفائدة وسقوف الائتمان، وبشكل بعيد عن ميكانيكية السوق. لقد سارت العديد من الدول النامية على مجموعة

من القواعد والتى من شأنها تحديد هذه الاسعار والسقوف إداريا، لضمان توفير الأموال اللازمة للقطاع العام وبأسعار منخفضة، مما اثر على كفاءة استخدام هذه الأموال. لذلك فان تحرير القطاع المالى يستلزم على المستوى المحلى إلغاء كل مصادر القيود على حركة هذه الأموال، بما يضمن الكفاءة فى استخدامها وحسن توزيعها على مصادر الاستخدام المختلفة، ثم يأتى بعد ذلك ربط السوق المالى بالسوق الدولى، وهذا يتم من خلال إلغاء كل القيود والحوافز على حركة رؤوس الأموال من وإلى الدولة. ان هذا لن يتم إلا فى مرحلة تالية لتحرير السوق المحلى أولا والوصول به إلى الكفاءة المطلوبة، بما يضمن حسن استخدام هذه الأموال.

(جـ) تحرير سوق العمل:

وهذا أيضا يتم على مرحلتين، الأولى على المستوى المحلى، من خلال إلغاء القيود والرقابة على استخدام العمل (سواء بتحديد الأجور. أو التدخل فى التوظيف.. الخ.) ثم يأتى بعد ذلك إلغاء القيود على حركة العمل، بما يضمن ربط سوق العمل المحلى بالسوق الخارجى وفقا لاعتبارات الكفاءة والتحسين فى الانتاجية.

ويلزم التنويه هنا بأن هذا لا يعنى الحرية التامة فى تطبيق هذه المكونات وبشكل متكامل وإعطاء أهمية متساوية لها. حيث أن ذلك يختلف من دولة إلى أخرى بحسب درجة النمو الاقتصادى من جهة، ومدى عمق وتأثير العوامل التاريخية والسلوكية والتنافسية من الجهة الأخرى. فالدول التى تتمتع بدرجة نمو أعلى تضمن ولو فى حدود معينة، ظروفا أفضل فى استخدام الموارد الاقتصادية. وبالتالى يمكن أن يكون التحرير جزئيا وبالتالى تكون اجراءاته وتكلفته أقل.

كما أن التحرير يعنى تحولا فى فلسفة وممارسة الإدارة الاقتصادية للنشاط الاقتصادى. ومثل هذا التحول لن يكون بالامر

السهل فى ظل التطبيق لفترات طويلة لسياسات قائمة أصلا على هذا الخلل، مما ترتب عليه سلوك واعتقاد بأهمية وجود الدولة ودورها المباشر فى النشاط الاقتصادى والتركيز على تحقيق أكبر قدر من العدالة على حساب الكفاءة فى استخدام الموارد الاقتصادية. لذا فأن تطبيق اجراءات التحرير سوف تكون أسهل فى ظل اقتصاد لم يتعرض لفترات طويلة للتدخل والرقابة الحكومية.

على ذلك يمكن القول أنه فى ظل ظروف وأوضاع الدول النامية، يصعب تحقيق هذا التحرير (بشكل متكامل) وفقا للمكونات السابق الأشارة إليها. وتظهر مشكلة تتابع هذا التحرير، وأى القطاعات ينبغى توجيه العناية بها.

ان النظرية الاقتصادية لا توصى بترتيب معين لمعالجة الخلل وفى أى الأسواق ينبغى البدء بها، وهل ينبغى التركيز على سوق معين أم ينبغى السير فى كل الأسواق مرة واحدة وبنسب متفاوته. ان تطبيق وتبنى سياسات معينة بذاتها يخضع إلى مدى حكم وتقدير الإدارة الاقتصادية، مما يحملها بنتائج هذا الاختيار ويزيد من صعوبته، خاصة وأن هناك خلافا بين الاقتصاديين أنفسهم على كيفية هذا التطبيق.

فبينما دافع العديد من الاقتصاديين عن أهمية البدء بتحرير مكونات الحساب الجارى (تجربة شيلى فى التحرير)، دافع آخرون على الجانب الآخر عن أهمية البدء بتحرير أسواق رأس المال (تجربة الأرجنتين) على أساس أن نقص النقد الأجنبى وعدم توافر رؤوس الأموال يمثلان المشكلة الأساسية التى تقف حجر عثرة أمام محاولات دفع النمو الاقتصادى فى هذه الدول. كما أن هناك من يرى أن هذا التتابع أو الاختيار لأى من هذه الأسواق يعتبر غير ذى موضوع، وان كان هناك من ربط هذا الاختيار بالهدف الذى ترغب فى تحقيقه الإدارة الاقتصادية. حيث تبين أنه إذا كان السعر وزيادة كمية الانتاج هما الهدف فانه

ينبغى تحرير الحساب الجارى أولا، أما إذا كان الهدف هو تحقيق المزيد من المنافسة فى السوق العالمى وخفض درجة تشوه سعر الصرف، فانه ينبغى تحرير سوق رأس المال، وإذا أريد تحقيق كل من الهدفين، فانه ينبغى السير فى تحرير كل منهما وبدرجات متفاوته وإن كان ذلك يتعارض مع ما توصل إليه Khan, Zahler فى أن التتابع ليس مهما.

ان هذا الاختلاف سواء فى مضمون أو تتابع هذا التحرير يثير التساؤل عن جدوى تطبيق هذا التحرير وأثره على النمو الاقتصادى بصفة عامة. وهذا ما سوف يتم التعرض إليه فى المبحث التالى.

٢/٣ : التحرير والنمو الاقتصادى :

إذا كانت سياسة التدخل الحكومى والرقابة المباشرة على الاقتصاد القومى لم تحقق المعدلات المطلوبة من النمو الاقتصادى والتى كانت تأمل هذه الدول فى تحقيقها، فان السؤال التقليدى هو:هل سيؤدى التحرير إلى مزيد من الرفاهية وارتفاع أكبر فى معدلات النمو الاقتصادى؟

النظرية الاقتصادية لا تعطى إجابة مباشرة فى هذا الشأن، وإن كانت المدرسة النيوكلاسيكية وبطريقة غير مباشرة تعترف بأن وجود المرونة فى الأسعار النسبية سوف يضمن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وبالتالى يمكن الاستنتاج بأنها سوف تؤدى إلى مزيد من النمو الاقتصادى. أن ذلك يعتمد على العديد من العوامل التى قد تتحكم فى نتائج التحرير، وتتمثل أهمها فى:

أولا : فـى الأجل القصيـر:

(١) الأداء الاقتصـادى وفاعليتـه فـى الماضـى :

تتوقف نتائج التحرير على الأداء الاقتصادى للدولة وفاعليته قبل اتخاذ أى اجراءات بشأنه. ويمكن فى هذا الصدد اللجوء إلى المؤشرات التى تقيس مستوى هذا الأداء مثل الكساد الاقتصادى القائم، معدلات التضخم والعجز فى الموازنة العامة للدولة، العجز فى الحساب الجارى، درجة استقرار الصادرات، نسبة مشاركة الصادرات من السلع الأولية، درجة التدخل الحكومى والخلل القائم فى النظام الاقتصادى. أن عمق هذه المؤشرات يعنى طول فترة معالجة الخلل وبالتالى تأخر نتائج أو عوائد التحرير، وارتفاع تكلفته فى الأجل القصير والعكس صحيح.

(٢) رد الفعل البطئ لاجراءات التحرير وأثرها على جانبى العرض والطلب :

ان اتخاذ السياسات اللازمة واتاحة الفرصة لميكانيكية السوق لتحريك الموارد الاقتصادية، لابد وأن يعقبه تحرك فورى وسريع فى داخل القطاعات المختلفة باعتبار أن ذلك هو الوضع الأمثل والطبيعى. غير أن رد الفعل قد لا يكون بالدرجة المطلوبة، ربما لتردد أصحاب عناصر الانتاج فى توجيه هذه الموارد خشية الرجوع فى هذه الاجراءات، ولعدم وجود الثقة اللازمة لاستمرار وجود هذه الميكانيكية، وبالتالى احتمالات التدخل وفرض الرقابة المباشرة مرة أخرى، والذى من شأنه أن يؤثر على النتائج المتوقعة.

(٣) القدرة على الاستمرار فى تطبيق اجراءات التحرير:

ان التحرير عملية مستمرة لضمان القضاء على مصادر الخلل، ومعالجة ما قد يظهر أثناء التطبيق. ان مدى الاستمرار فى تطبيق هذه الاجراءات يتوقف على العائد المحقق والتكاليف المصاحبة لذلك،

والقدرة على تحملها والتنبؤ بهما ومعرفتها. لذا فان التراجع أو التأنى فى اتخاذ خطوات بشأنها سوف يزيد من حدة عدم التأكد فى النظام الاقتصادى، مما يؤدى إلى اتساع دائرة عدم الاستقرار، وضعف الثقة فى الخطوات التى اتبعت، ومدى امكانية الاستمرار فيهما مستقبلا، مما ينعكس سلبا على الأداء الاقتصادى.

(٤) النظام المؤسسى والإدارى ومدى فاعليته ومرونته :

لا يمكن اغفال الدور المؤسسى أو الإدارى القائم على تنفيذ خطوات التحرير للاقتصاد القومى. حيث ان استمرار التنظيمات الإدارية القائمة على الإدارة والتدخل الحكومى تعتبر حجر عثرة أمام تقدم هذه الخطوات وتركيزها على اظهار مساوئ تكاليف التحرير. لذلك توجه الإدارة الاقتصادية خيارات ثلاثة :

أ- الغاء المؤسسات أو التنظيمات القائمة على التدخل الحكومى وخلق تنظيمات جديدة تتمشى وتقوم على تنفيذ خطوات جادة فى مجال التحرير. وهذا له تكلفته المرتفعه، فضلا عن عدم توافر الكفاءات والهياكل الإدارية التى تتولى تنفيذ ذلك وبكفاءة.

ب- الاستمرار فى تدعيم المؤسسات القائمة مع تغيير هياكل اشرافها ومسئولياتها وفقا للاتجاهات الجديدة، وقدرة هذه الهياكل الإدارية والمؤسسية على تنفيذ متطلبات التحرير.

غير أن نتائج ذلك لن تتحقق فى الأجل القصير وبسهولة، نتيجة التمسك بالتنظيمات القائمة ومجابهة القائمين عليها لهذه التغييرات، لتأثيرها المباشر عليهم، مما يحد من نتائج التحرير.

ثانيا : فى الأجل الطويل :

تتوقف نتائج التحرير فى الأجل الطويل على آثار السياسات

والاجراءات التى اتبعت فى الأجل القصير. كما تتوقف مدى مساهمتها فى التأثير على معدلات النمو على توافر شروط التثبيت من جانب وشروط التوازن داخليا وخارجيا من الجانب الآخر. فمن شروط التثبيت والأستقرار فى الاقتصاد القومى نذكر ما يلى:

أ ـ معدل مقبول من التضخم:

لقد تم اتباع سياسات نقدية متساهلة فى ظل التدخل الحكومى، الأمر الذى أدى إلى مزيد من العرض النقدى، نتيجة الزيادة فى الانفاق الحكومى وبشكل لا يتناسب مع انتاجية هذا الانفاق، مما انعكس على ارتفاع معدلات التضخم، (على الرغم من السياسات التى استخدمت للتخفيف من حدته والرقابة عليه).

غير أن التحرير وفلسفته القائمة على خفض التدخل والرقابة على النشاط الاقتصادى بطريقة غير مباشرة سوف يؤدى فى المراحل الأولى إلى زيادة حدة هذه المعدلات. مما يستوجب مراعاة هذه الزيادات وتأثيرها، حتى تكون فى الحدود المقبولة.

ب ـ درجة من الاستقرار للسياسات المالية والنقدية:

تعتبر السياسات المالية والنقدية من الأدوات التى تتحكم من خلالها الإدارة الاقتصادية فى النشاط الاقتصادى. لذلك من المتوقع أن تكون هذه السياسات غير مستقرة فى المراحل الأولى من التحرير، نظرا للتضارب والتعارض فى أماكن الخلل، وبما يحقق الأهداف الاجتماعية التى كانت تسعى الإدارة الاقتصادية إلى تحقيقها. ان المشكلة الأساسية التى تولى الإدارة الاقتصادية عنايتها فى المراحل الأولى لتحقيق نتائج جيدة هو توافر الثقة بما يشجع المنتجين والمستثمرين فى التأثير على جانب العرض، بجانب توفير الموارد اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادى. هذا النمو لن يأتى إلا فى ظل وجود

الاستقرار لهذه السياسات وبشكل يمكن من التنبؤ باتجاهاتها ومعدلاتها.

جـ ـ معدل مستقر لأ سعار الصرف :

لقد كان للخلل القائم فى سوق النقد الأجنبى أثره السلبى على القطاع الخارجى. لابتعاد سعر الصرف عن القيمة الحقيقية له وتقويمه بأكثر مما ينبغى أن تكون عليه. وعلى الرغم من تعدد العوامل التى تؤثر فى تحديد هذا السعر بما يحقق الكفاءة، إلا أنه ينبغى محاولة تحقيق معدل مقبول من الاستقرار له وتفادى التقلبات العشوائية فيه.

ومن المتعارف عليه أن هناك حالة من الخلل (عدم التوازن) فى اقتصاديات الدول النامية سواء داخليا (الانفاق الحكومى أكبر من الضرائب كما وأن الاستثمارات أكبر مما هو متاح من مدخرات) أو خارجيا (حيث أن الواردات أكبر من الصادرات). ان السياسات المالية والنقدية تساهم فى زيادة حدة عدم التوازن لجمود المتغيرات المؤثرة فى هذه المكونات (أسعار فائدة حقيقية سالبة، انفاق حكومى أكبر مما ينبغى، ضرائب محدودة، أسعار صرف غير حقيقية بما يؤدى إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات). ان تحرير هذه المتغيرات وعدم تحديدها إداريا بواسطة الإدارة الاقتصادية سوف يسمح لهذه المكونات بالتغيير، بما يحقق التوازن فى هذه الأسواق أو تخفيف حدة حالة الخلل القائمة.

وأخيرا وكما سبق ذكره فان التحرير عملية وليس حالة، وان النجاح فيها يقوم ليس فقط على معالجة أخطاء الماضى، ولكن الاستمرار فى تجنب وقوع الخلل مستقبلا. ان تحقيق درجات متقدمة من النمو يتطلب التأكد من عدم وجود هذا الخلل. وإلا ابتعدنا مرة أخرى عن الكفاءة وبعيدا عن منحنى امكانية الانتاج.

٣ ـ تجربة التحرير فى مصر ومراحل تطبيقها المستقبلية :

ان مضمون ومكونات فلسفة التحرير السابق بيانها تثير التساؤل عن مدى امكانية تطبيقها فى الاقتصاد المصرى بعد تعدد مصادر الخلل وابتعاده عن الكفاءة فى تخصيص وتوزيع الموارد المتاحة وسوف نستطلعه فى محاولات التحرير، ثم فى مراحل تطبيق التحرير فى المستقبل .

١/٣ : محاولات التحرير:

لا يمكن القول أن المناداة بتحرير الاقتصاد المصرى بدأ من التسعينات، حيث كانت هناك محاولات، وان كانت جزئية، لتخفيض درجة الخلل القائمة فى الاقتصاد القومى نتيجة للسياسات التى اتبعت فى الستينيات، والتى ترجع إلى التدخل الحكومى المكثف. لقد أثرت الإدارة الاقتصادية اتباع سياسة جديدة قائمة على الانفتاح (بعد القيام بتطبيق سياسات التثبيت والتى لم تكن نتائجها مشجعة فى قضائها على مصادر الخلل)، بالشكل الذى يبنى قطاع جديد قائم على ميكانيكية السوق. وبعيدا عن التدخل الحكومى، ونظرا لأهمية التعامل فى الأسواق الدولية ومحاولة البدء فى تحرير قطاع التجارة الخارجية، كانت هناك محاولات جزئية للتحرير المدار سواء لسوق النقد الأجنبى أو لسعره. لذلك يمكن القول أن محاولات تصحيح الخلل قد مر بثلاث مراحل:

(أ) سياسات التثبيت التى اتبعت فى السنوات الماضية :

نتيجة للسياسة الجديدة التى اتبعها صندوق النقد الدولى فى منحه القروض للدول النامية التى تعانى عجزا فى موازين مدفوعاتها، واشتراطه ارتباط ذلك بوجود برامج مكثفة لتصحيح بعض أوجه الخلل القائمة، تم تنفيذ بعض برامج للتثبيت، حيث وقعت مصر اتفاقا عام ١٩٧٨ ، واتفاقا آخر عام ١٩٨٧ ضمن برنامج شامل يقضى بضرورة خفض العجز، وتحريك سعر الفائدة وانشاء السوق المصرفية الحرة للنقد

الأجنبى. غير ان هذه المحاولات لم تستمر بعد انتهاء فترة التثبيت التى ارتبطت بالقروض التى تم الحصول عليها.

(ب) سياسة الانفتاح الاقتصادى وبدء التحول فى اتجاه الفلسفة الاقتصادية لإدارة الاقتصاد القومى :

ان تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى تعتبر نقطة البدء فى الاعتراف بوجود الخلل فى الاقتصاد القومى، والتخوف من تنفيذ بعض الاجراءات التصحيحية، بشكل كامل لمعالجة هذا الخلل. وتتمثل أهم النتائج لهذه السياسة الجديدة فى التحول لتوجهات الإدارة الاقتصادية، وبدء فك العديد من القيود التى تعرقل حركة الاقتصاد القومى، مع ايجاد قطاع آخر فى ظل السياسة الجديدة، وبأقل قدر من التدخل الحكومى. مع السماح له بالعمل فى ظل مرونة أكبر وفقا لخصائص السوق. ان هذا وإن كان يعتبر خطوة فى الاتجاه الصحيح، إلا أنه قد زاد من درجة الخلل القائمة (لوجود قطاعين يعملان فى ظروف مختلفة) فى القطاع العام.

(جـ) المحاولات الجزئية لتحرير بعض جوانب الاقتصاد القومى :

أولا : محاولات تطبيق التخصيصية وخفض درجة التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى :

لقد اتسعت رقعة التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى ليشمل العديد من الأنشطة والتى لا يمكن للدولة التدخل فيها بصورة كاملة، أو حتى فى الرقابة عليها (على مستوى المحليات). غير أن هذا الاتساع لم يؤت ثماره المرجوه أو تحقيق الهدف المنشود منه. لذلك رأت الإدارة الاقتصادية ضرورة التخلص من هذه الانشطة. وخفض درجة التدخل من خلال بيع هذه المشروعات وأهمية إدارتها من خلال القطاع الخاص. لقد بدأت فلسفة التخصيصية تأخذ دورها بعد تعدد حالات عدم الكفاءة فى

السوق والتى من المتوقع أن تلاقى نجاحا لتخفيض حدة عدم الكفاءة فى ممارسة هذه الانشطة.

ثانيا: محاولات تطبيق التحرير المدار لسوق الصرف:

تعانى مصر (شأنها فى ذلك شأن الدول النامية الأخرى). ندرة النقد الأجنبى، والتى كانت سببا رئيسيا فى تدخل الإدارة الاقتصادية فى سوق النقد الأجنبى بشكل مباشر(من خلال القيود على حركة النقد الأجنبى وتعاملاته) أو بطريق غير مباشر (تحديد سعر الصرف وتحركاته). غير ان هذا التدخل وإن كانت له وجاهته ومبرراته، إلا أن عدم الكفاءة فى استخدامه، بجانب التأثير السلبى للرقابة على العرض، كان له أثره على الإدارة الاقتصادية (على مراحل متعددة) حيث قامت بفك العديد من هذه القيود (سواء بالتدخل فى مصادر النقد الأجنبى وتحركاته أو من خلال تحرير سعر الصرف) أملا فى تطبيق التحرير الكامل وعلى مراحل متعددة، (حيث قطعت شوطا لا بأس به فى هذا المجال). وبالرغم من الجهود فى تلك الاتجاهات، فلم يكن لها تأثير واضح، ويرجع ذلك إلى جزئيتها من جانب وعدم استمرارها أو توقفها من الجانب الآخر. فهذه المحاولات كانت جزئية فى مضمونها، ولم تكن محاولات كلية، مما أثر على كفاءة التطبيق. ان تطبيق سياسة الانفتاح لم يكن كليا ليعالج الخلل القائم. بل على العكس ساهم فى تعميق الخلل نظرا لوجود قطاعين أحدهما يعمل فى ظل قيود الرقابة والآخر مستثنى من ذلك.

كما أن هذه المحاولات لم تتسم بالثبات والقدرة على الاستمرار حيث كانت السياسات المتبعة فى مرحلة الانفتاح لتحرير الاقتصاد القومى وقتية. إذ سرعان ما ظهرت بعض التأثيرات السلبية لها، مما تطلب وضع مجموعة من القيود عليها مرة أخرى وأثر ذلك على مستقبل هذه السياسة وتلك الاجراءات من خلال انعدام الثقة فى أية خطوات أخرى مستقبلية.

لذلك يمكن القول أن التحرير كسياسة كلية، أصبح أمرا ضروريا بعد هذه المحاولات الجزئية التى اتبعت وكان تأثيرها غير واضح وربما تزداد فرص نجاح تطبيقه إذا ما تمت الاستفادة من نتائج وخبرة الدول النامية الأخرى والتى خاضت نفس التجربة وبالتالى فان استعراض تجارب بعض الدول التى سبقتنا فى هذا المضمار يمكن من استنتاج وأبداء بعض الملحوظات المفيدة فى هذا الصدد.

(أ) أن محاولات التحرير كانت جزئية (ومحدودة النطاق) وليست محاولات كلية، نظرا لعدم تناسب اجراءات التحرير الكلية مع اوضاع واقتصاديات الدول النامية لتعدد الخلل القائم وعدم توافر امكانيات تحقيق التحرير الكامل (نظام للمعلومات مزيد من الحساسية للمتغيرات الاقتصادية ومدى استجابة العرض والطلب والقدرة على تحريك الموارد الاقتصادية وفقا لهذه التطورات بعد غياب وفقد ميكانيكية السوق والأسعار).

(ب) ان نجاح التحرير اعتمد على مدى حسن اختيار القطاعات الجزئية التى ينبغى توجيه العناية إليها والأهتمام بها (القطاع السلعى ـ رأس المال) بما يؤدى إلى تحسين الكفاءة والمساهمة فى دعم الثقة للاجراءات الجديدة. خاصة وان بعض اجراءات التحرير وإن كانت ذات أهمية لبعض القطاعات، إلا أن تأثيرها قد يكون سلبيا على بقية القطاعات الأخرى بالاضافة إلى صعوبة وعدم امكانية تحقيق ذلك.

٢/٣ : مراحل تطبيق التحرير:

ان مصر تتفق مع هذه الدول فى عدم توافر الامكانيات التى تمكنها من تحقيق التحرير الكامل ،مما يضعف فرص الاختيار أمام الإدارة الاقتصادية لتبنى وتطبيق اجراءات التحرير التتابعية، مبتدئة بالقطاع السلعى للأسباب الآتية:

(أ) ان تحرير القطاع المالى ورفع سعر الفائدة بما يتمشى مع الاسعار العالمية قد لا يحقق المقصود منه، لعدم تناسب هذه الاسعار المرتفعة

مع العائد على الاستثمار، بالاضافة إلى عدم توافر الكفاءة فى اقتصادياتها. كما أن التحرير الكلى فى ظل قطاع مالى غير كفء وعدم توافر نظام حساس يسمح بالتغيرات وفقا للتحركات فى السوق العالمى يعنى مزيدا من الخلل داخل هذا القطاع.

(ب) ان تحرير قطاع رأس المال والغاء القيود على حركته. يعنى مزيدا من الطلب على النقد المحلى، وتدعيم أسعار الصرف فى وقت تكون الحاجة فيه إلى خفض أسعاره، بما يدعم قطاع التصدير ويزيد من الطلب على منتجات الدولة وليس العكس.

وفى ضوء هذه الاستنتاجات يمكن القول أن تحرير القطاع السلعى يمثل الأساس الذى ينبغى على الإدارة الاقتصادية فى مصر البدء به ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال توافر المنافسة (والتى ابتعد الاقتصاد المصرى عنها لفترة ليست بالقصيرة) وذلك على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تحقيق المنافسة فى السوق المحلى:

لقد ساد الاقتصاد القومى جو قائم على احتكار القطاع العام والمبنى على الدعم المستمر له من قبل الدولة، مما قتل روح الابتكار، وحد من فاعلية القطاع الخاص ومشاركته فى الاقتصاد القومى وبالتالى ابتعاده عن تحقيق الكفاءة، وتتمثل أهم قواعد تحقيق وتشجيع هذه المنافسة فى إزالة حواجز الدخول إلى الأسواق، حيث أن وجود واحتكار القطاع العام ووضع القيود على الدخول إلى أسواقه كان له تأثيره على عدم الكفاءة فى إدارته. ان بعد القطاع الخاص عن المنافسة كان له تأثيره السلبى فى عدم تراكم الخبرة والتعلم. بالاضافة إلى وجود العديد من القواعد والقيود الإدارية المتحكمة فى استخدام عناصر الانتاج بما لا يسمح باستخدامها وفقا لقواعد السوق، لذلك فان بدء محاولة الدخول أمام القطاع الخاص سوف يكون له تكلفته فى الأجل القصير، حتى يحقق أقصى كفاءة ممكنة.

المرحلة الثانية : تشجيع المنافسة فى السوق الخارجى :

لقد ترتب على السياسات التى اتبعت فى مجال التجارة الخارجية خلق اقتصادا مغلقا بعيدا عن السوق الخارجى والتغيرات المتلاحقة فيه والقائم على الكفاءة فى ظل التطور التكنولوجى المتقدم. لذلك صاحب تطبيق هذه السياسات إقامة صناعات متعددة للاحلال محل الواردات مع وضع القواعد والقيود التى تحمى وجود هذه الصناعات، وفى نفس الوقت كانت سياسة تشجيع الصادرات محدودة فى تأثيرها نظرا للاستمرار فى تدعيم الصادرات مع السلع الأولية. لذلك ينبغى إعادة تشكيل السياسات القائمة على مصادر الخلل به. وتتمثل خطوات ذلك فيما يلى :

١ ـ خلق وتشجيع المنافسة أمام الواردات فى السوق المحلى :

ينبغى امتداد تحقيق الكفاءة من خلال المنافسة فى السوق الخارجى بعد اتمامها فى السوق المحلى خاصة للسلع التى تحل محل الواردات التى تم حمايتها لفترات طويلة ولم تحقق الكفاءة المطلوبة رغم هذه الحماية. ويمكن خلق وتشجيع هذه المنافسة من خلال الأدوات الآتية :

(أ) خفض القيود الكمية :

لقد استخدمت القيود الكمية كوسيلة لحماية العديد من الصناعات التى تم إنشاؤها للاحلال محل الواردات، حيث ساعدت هذه القيود الكمية على رفع اسعار بيع هذه المنتجات فى السوق المحلى بما يغطى ارتفاع تكلفة البديل المحلى نتيجة عدم الكفاءة فى الانتاج. لذلك ينبغى محاولة ازالة هذه القيود وفق برنامج زمنى محدد، تراعى فيه ظروف وامكانيات هذه الصناعات، بما يسمح لها بالمنافسة مع بدائلها المستوردة، لضمان تحقيق الكفاءة فى انتاجها.

(ب) التخفيض المتتالى مع بدء التحول إلى توحيد التعريفة الجمركية :

لقد صيغت جداول التعريفة الجمركية بما يسمح بالتمييز فى معدلاتها لكى يتم حماية العديد من المنتجات المحلية للمساعدة فى تحقيق الكفاءة لانتاجها وربما يمكنها من المنافسة فيما بعد، غير أنه على الرغم من مضى وقت ليس بالقصير، اعتمد المنتجون على هذا الحائط الجمركى، مما تسبب فى سوء أستخدام هذه الموارد. لذلك ينبغى اعادة تكوين التعريفة الجمركية بما يقضى على هذا التمييز مستقبلا لاتاحة الفرصة للمنافسة مع مثيلاتها فى السوق العالمى وخفض درجة عدم الكفاءة وسوء تخصيص الموارد المتاحة.

٢ ـ تشجيع صناعة التصدير:

لقد ترتب على تغيير سياسات التجارة الخارجية فى الستينيات والاهتمام بصناعة الاحلال محل الواردات (وتحيز الدولة تجاهها وحمايتها) ترتب على ذلك تجاهل عنصر الميزة النسبية فى الصادرات والبعد عن الاهتمام بها وتدعيمها فى ظل أسواق تتنامى وتشتد فيها حدة المنافسة فى السوق العالمى، والتى تزامنت مع التقدم التكنولوجى كأساس للاستمرار فى هذه الاسواق. لذلك ابتعدت صناعة التصدير عن أسس الكفاءة، مما ترتب عليه التدهور الشامل لها، خاصة فى ظل التركيز على السلع والمنتجات الاولية. لذلك فان تحرير الاقتصاد القومى يستلزم الغاء القيود والتحيز أمام الصناعات التصديرية والقضاء على الخلل فى مكوناتها بما يسمح لها بالمنافسة فى السوق العالمى، وذلك من خلال:

(أ) الغاء التحيز القائم من جانب الادارة الاقتصادية لسياسة الاحلال محل الواردات وتحقيق الحياد بين الصادرات والواردات:

ان المرحلة الاولى تتطلب الغاء التحيز ضد الصادرات فى الفترة السابقة بما يضمن تحقيق الحياد فيما بين الصادرات والواردات، ويحقق الانسياب المطلوب للموارد الاقتصادية وفقا لاعتبارات الكفاءة.

ان هذا يستدعى مراجعة كل السياسات التى اتبعت فى الماضى والتى كانت فى صالح سياسة الاحلال محل الواردات. (تعريفة جمركية مميزة، سعر صرف غير حقيقى، دعم غير مباشر لهذه الصناعات) على عكس الصادرات والتى تركت بدون دعم كاف يساعدها على المنافسة فى الاسواق الدولية.

(ب) أهمية وضرورة الغاء مصادر الخلل فى مجال التصدير بما يسمح بالمنافسة فى السوق العالمى من خلال تدعيم وتشجيع الصادرات التى يمكن أن تحقق الكفاءة فى انتاجها مستقبلا. مع تجميد الاعانات للصناعات التصديرية التى استمرت مددا طويلة بدون كفاءة بالاضافة إلى أهمية تحرير نظام التصدير من القيود والعوائق التى تعرقل حركته، حيث أن تحقيق المنافسة فى المجال الخارجى للصادرات يتطلب القضاء على مصادر الخلل وذلك من خلال مراجعة كل القيود والعوائق التى تعرقل نمو الصادرات وأهمها القيود الرقابية وتعدد الاجهزة الاشرافية.

٤ ـ الخلاصة والاستنتاجات:

تعرض البحث إلى امكانية تطبيق تجربة التحرير فى الاقتصاد المصرى باعتباره ضرورة حتمية املتها طبيعة ما وصل اليه الاقتصاد المصرى من ضعف فى الاداء خلال الفترة السابقة وصعوبة الاستمرار فى السياسات التى قامت على تحقيق العدالة والبعد عن الكفاءة من خلال التدخل المباشر والكامل فى ادارة الحياة الاقتصادية. لذلك ركز البحث فى البداية على التحرير كفلسفة اقتصادية بدأت فى التطبيق فى العديد من الدول النامية، وأسباب انتشار ذلك والقيود التى تؤثر على مدى انتشارها، مع التعرض إلى مكوناته والخلاف على كيفية تحقيقه، ثم اثر ذلك على النمو الاقتصادى. كما تعرض البحث فى الخطوة الثانية منه إلى امكانيات تطبيق فكرة التحرير فى مصر والجهود التى بذلت حتى التسعينات فى هذا الصدد وكيف انها كانت محاولات جزئية وبالتالى ضعف تأثير نتائجها على الاقتصاد الكلى بشكل واضح

وملموس.

ان تطبيق التحرير يمكن أن يكتب له النجاح إذا أمكن الاستفادة من دروس التطبيق العملى فى العديد من الدول النامية الاخرى التى تؤكد على أهمية تطبيق التحرير التتابعى بالبدء بالتحرير السلعى وفق مراحل معينة، مع الاخذ فى الاعتبار أهمية تحقيق الكفاءة الاقتصادية للقضاء على مصادر الخلل المتعددة التى اتسمت بها حركة الموارد الاقتصادية فى الماضى. وهذا يتم من خلال خلق روح المنافسة أولا فى السوق المحلى ثم امتداد ذلك إلى السوق الخارجى.

من هذا الاستعراض يمكن ابداء الملحوظات الآتية:

(أ) ان التحرير ليس بالامر السهل، لانه يتعرض لمعالجة كل اخطاء الماضى وسياساته.

(ب) التحرير فى حاجة إلى وقت، كما أنه اصعب فى تحقيقه من فرض القيود حيث أن فرض القيود يمكن اتمامه بقرار ادارى. كما حدث فى مصر عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٢ على عكس التحرير، فانه فى حاجة إلى دراسة متأنية لتطبيقه، لتعدد التأثيرات ووجود المعارضة من القطاعات الاقتصادية المختلفة، وحتى لا يكون اداة لمزيد من الهدم.

(جـ) ان التحرير يزيد من حدة المشكلة التى تواجه الادارة الاقتصادية لصعوبة تطبيقه على المستوى الكلى (لكل القطاعات وفى وقت واحد). لذا فان المشكلة ترتكز على اى من القطاعات ينبغى البدء بها، بما يحقق أقل نتائج سلبية على القطاعات الاخرى.

(د) التحرير ليس معناه حرية السوق الكاملة، والوصول إلى المستوى الذى وصلت إليه اسواق الدول المتقدمة (وإن كان هذا هدفا يسعى للوصول إليه) إلا انه صعب التحقيق فى الأجل القصير، لعدم امكانية اتمام ذلك وضعف ميكانيكية هذه الموارد وحساسيتها، فضلا عن

السلوك الجديد الذى لن يبنى فى أيام.

(هـ) التحرير يسعى إلى تحقيق المنافسة والتى لا يمكن الوصول إليها بشكل فورى وسريع، ولكن يمكن اتمام ذلك على مراحل مع البدء بالسوق المحلى ثم امتداد ذلك إلى الواردات بما يسمح بمنافستها، وأخير تحقيق المنافسة فى السوق العالمى للصادرات المصرية والقائمة على الكفاءة فى استخدام الموارد المتاحة لها،خاصة للسلع ذات الميزة النسبية فى انتاجها.

الهوامش

١ Simon Chapple (1990), A Sequence of Errors? Some Notes On The Sequencing of Liberalization in Developing Countries UNCTAD Discussion. Paper No. 31. p. 2

٢ هذا ليس معناه الوصول إلى الحرية التامة للأسواق وعدم التدخل المطلق من جانب الدولة، حيث أن امكانيات الدول النامية لا تسمح بتحقيق ذلك، فضلا عن أن هذه الميكانيكية لن تتولد بين يوم وليلة باعتباره سلوكا جديدا.

٣ يتميز التحرير الكلى بالقضاء على مصادر الخلل مرة واحدة وبالتالى تكون التكلفة الكلية أقل، وإن كانت أعباؤها سوف تكون أكبر، خاصة فى السنوات الأولى، أما التحرير الجزئى فليس هناك ضمان لتحقيق التوازن الأمثل فى ظل الصعوبات التى تتمثل فى عدم توافر المناخ الإقتصادى الذى يسمح باجرائه والتخوف دائما من أن ذلك قد يحمل فى طياته عوامل هدمه، نظرا لصعوبات توفير الثقة فى الإجراءات، وأثرها على النمو الإقتصادى، بالاضافة إلى ازدياد درجة عدم التأكد فى تحقيق ذلك.

٤ أنظر على سبيل المثال:

Ronald Mc. Kinnon (1982), "The Order Of Economic Liberalization: Lessons from Chile and Argentina", in K. Brunner and A.W. Meltzer (eds.), Economic Policies In A World Of Change", Amsterdam: North Holland

S. Edwards (1989), "Tariffs, Capital Control and Equilibrium Real Exchange Rates", Canadian Journal of Economics" Vol. 22

J. Frankel (1982), "The Order Of Economic Liberalization: A Comment", in K. Brunner and A.H. Meltzer (eds.), OP. cit

٥ أنظر على سبيل المثال :

A.O. Krueger (1984), "Problems of Liberalization", in A. Harberger ed World Economic Growth, San Francisco: ICS Press

6 Mohsin Khan and Roberto Zahler "The Macroeconomic Effect Of Changes" in Barriers Of Trade and Capital Flows: A Simulation Analysis", IMF Staff Papers, June 1983

7 Jagdeep S. Bhandari (1989), "Trade Reform Under Partial Currency Convertibility: Some Suggestions Results", IMF Staff Papers, Vol. 36

٨ تتمثل وجهة نظر مدافعى تحرير رأس المال فى أن عملية التحرير لها تكلفتها المرتفعة وان فتح أسواق رأس المال وتحريرها سوف يخفض من هذه التكلفة حيث أوضح Clark ان تجربة مصر فى السبعينات كان لها قدر من النجاح بفضل عمليات تحويل رأس المال. ايدت Krueger أيضا ذلك حيث أوضحت أن الاعتماد المتزايد على الأموال الأجنبية سوف يخفض من مشكلات التمويل الخارجى.

أما المعارضين لذلك فقد ركزوا على أن تحرير سوق رأس المال سوف ينتج عنه تدعيم لسعر الصرف، وهذا بدوره لا يحمى النظام الخارجى، فى ظل القيود المفروضة على حركة التجارة الخارجية، والتى يكون المطلوب فيها تخفيض قيمة العملة وليس زيادتها. ولقد أكد McKinnon نجاح تجربة شيلى بالمقارنة بالأرجنتين يرجع أساسا إلى أنها لم تقم بتحرير سوق رأس المال.

أما J. Frankel فقد بين أن تحرير أسواق رأس المال سوف يترتب عليها تحويل قيم الأصول وبشكل فورى وسريع، على عكس أسواق السلع والتى تحتاج إلى بعض الوقت، مما يزيد من درجة الخلل القائمة فى هذه الأسواق. لذلك ينبغى التركيز على أسواق السلع والتى تحتاج إلى وقت أطول، مما يزيد من درجة الخلل القائمة فى هذه الأسواق. لذلك ينبغى التركيز على أسواق السلع أولا على أن يأتى سوق رأس المال فيما بعد، بما يضمن تحقيق التوازن فيما بينهما وخفض درجة الخلل القائمة. بالإضافة إلى ذلك فان تحرير سوق السلع أولا وبشكله البطى سوف يساعد فى التعرف على رد الفعل تجاه خطوات التحرير، وبما يمكن الإدارة الإقتصادية من معالجة أى أخطاء قد تظهر بشكل جزئى.

٩ فى المجال التطبيقى، فان النتائج متعارضة أيضا، فأجراءات التحرير يترتب عليها انخفاض فى متوسط الإنتاج للفرد فى السبعينيات لكى يصل إلى عام ١٩٩٠ بينما يؤكد اقتصادىو الصندوق على أهمية سياسات التحرير فى تحقيق درجة من الاستقرار، وبما يؤدى إلى مزيد من النمو، ويعطون بعض الأمثلة كما حدث فى البرازيل، شيلى، كوريا... إلخ.

١٠ على الرغم من ذكر دور الأسعار إلا أن المدرسة النيوكلاسيكية لم توضح كيفية تحقيق ذلك.

١١ فى هذا الإطار فانه ينبغى:

أ) عدم تقديم سياسات لا يمكن الحفاظ عليها عند التطبيق، مهما كانت هذه السياسات جذابه.

ب) تغيير السياسات التى تم إدخالها والتى ينبغى أن يكون لها صفة الثبات مهما كانت الأسباب.

جـ) إختيار السياسات التى تحقق الثبات وتزيد من درجة وجوده داخل الإطار الكلى.

١٢ هناك بعض المعايير التى يستخدمها البنك الدولى لمعرفة مدى النجاح فى تطبيق التحرير ومن أهمها خفض العجز ومدى سعر الصرف الحقيقى.

١٣ فشل التجارب السابقة يرجع بصفة أساسية إلى الفشل فى إدارة السياسات المالية والنقدية.

Vittorio Corbo and Jaine de Melo (1987), "Lessons From The Southern Cone Policy Experiments" "World Bank Research observer" pp. 111-143

أنظر أيضا:

S. Edwards (1985), "Stablization and Liberalization: An Evaluation of the Year of Chitels Experiment With Free Market Policies 1973-1983", "Economic Development and Cultural Change" Vol 32

١٤ فشلت بعض التجارب نتيجة الفشل فى سياسة سعر الصرف. ومن الأمثلة على ذلك تجربة أوروجواى، حيث أنها اتبعت سياسات أدت إلى تقوية قيمة سعر الصرف وليس تخفيضه، مما كان له تأثيره السلبى على التحرير فى الأجل الطويل. أنظر فى ذلك:

Larry Sjaasted (1983), "Failure of Economic Liberalization in the Cone of Latin America", World Economy Vol. 6

١٥ تجربة المناطق الحرة فى القاهرة والإسكندرية، قواعد وقوانين الاستثمار والنقد الأجنبى وتحريرها، ثم إعادة فرض القيود مرة أخرى بما يحد من هذا التحرير.

١٦ وتتمثل هذه القيود فى فرض العمالة على المشروعات المختلفة (لتخفيف البطالة) والتدخل فى تحديد الأجور (بغض النظر عن إنتاجها)، وتحديد حوافز العمل (حد أقصى)، ساعات العمل... إلخ.

REFERENCES

Amsden, Alice H., and Yoon Dae Euh (1990), "Republic of korea's Financial Reform: What are The lessons?" UNCTAD Discussion Paper No. 30

Brunner, K. and A.H. Meltzer eds. (1982), "Economic Policy in a World Of Change", Amsterdam: North-Holland

Chapple, Simon (1990), "A Sequence of Errors? Some Notes on the Sequencing of Liberalization in Developing Countries", UNCTAD Discussion Paper 31

Clark, Paul (1984), "Step By Step Liberalization Of A Controlled Economy: Experience of Egypt", in "Economic Structure and Performance" edited By M. in Syrquim, L. Taylor and L. Westptal Academic Press Inc

Corbo, Vittorio, Morris Gold Stein and Mohsin Khan (1987), "Growth Oriented Adjustment Programs", IMF-World Bank

Corden, W. Max (1987), "Protection and Liberalization: A Review of Analytical Issues", IMF Occasional Paper, IMF, Washington

Dornbusch, Rudiger (1989), "Remarks On the Southern Cone", IMF Staff Papers, Vol. 30

Connotly, M. and C. Gonzalez (1987), "Economic Reforms and Stablization in Latin America", New York: Praeger

Dooley, Michael P. and Donald J. Mathiesen (1987), Financial Liberalization and Stability in Developing Countries", IMF Working Papers No. 87/19

Edwards, Sebastian (1984), "The Order of Liberalization of the External Sector in Developing Countries", Princeton Essays in International Finance No. 156, Princeton University Press

Mussa, Michael (1987), "Macroeconomic Policy and Trade Liberalization Some Guidelines", World Bank Research Observer, Vol. 2

Rodik, Dani (1990), "Macroeconomic Policy and Adjustment Programs Designed?" World Development, Vol. 18

Taylor, Lance (1988), "Economic Openness-Problems to the Century's End", WIDER Working Papers, World Institute for Development Economic Research of the United Nations University

تعقيب

على بحث "تحرير الإقتصـاد المصرى

"امكانيات ومراحل التطبيـق"

أ.د. محيا زيتون

يبدأ بحث د. مصطفى عز العرب بتحديد الهدف وهو بعبارات الباحث " التعرف على مدى امكانية تطبيق سياسة التحرير ومراحلة فى مصر شأنها فى ذلك شأن الدول النامية الأخرى بعد التعرف على نتائج وخلاصة تجاربها حتى يمكن تحقيق افضل عائد ممكن فى ظل المحددات المختلفة التى تؤثر على مدى نجاح هذا التحرير"

واعتقد ان هدف الدراسة هذا على درجة كبيرة من الأهمية فى المرحلة الحالية حيث نحن بصدد تحولات اقتصادية بالغة الخطورة كما أن مزيدا من هذه التحولات قادم فى الطريق لا محالة.

فالتحرير رضينا به أو لم نرض اصبح قدرنا.. وهنا اختلف مع الباحث فى قوله ان التحرير اصبح ضرورة حتمية املتها طبيعة وواقع الاقتصاد المصرى. ذلك لان سياسات التحرير هذه ليست سياسات نابعة من واقع الاقتصاد المصرى كما يعتقد الباحث بقدر ما هى وصفة دولية يروجها الصندوق فى بلدان كثيرة من العالم الثالث ذات الظروف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة تماما.

وعموما أيا كانت الدوافع الحقيقية وراء التحرير فكما قلت لقد انتهت مرحلة الاعتراض على التحرير فى حد ذاته ولا يسعنا الآن إلا دراسة امكانياته والمدى الذى يمكن ان نذهب إليه وما يمكن ان يترتب عليه من آثار.

والحقيقة أن موضوعا على هذه الدرجة من الأهمية توقعت ان تتم معالجته على مستوى عال من العمق فى التحليل. إلا أن الباحث للأسف اختار أن يكون تحليله مسطحا للغاية مما جعلنى بعد قراءة البحث أجد صعوبة كبيرة فى التعقيب على مجموعة من العموميات والأحكام المسبقة.

فهو يذكر فى بداية البحث مثلا أن التحرير يعنى القضاء على كل مصادر الخلل واخطاء السياسات الماضية بالشكل الذى يجعل النظام السعرى يعكس الكفاءة فى استخدام الموارد الاقتصادية. ثم يكرر هذا القول بطريقة أو باخرى فى اجزاء مختلفة من الدراسة.

هذا ومن الطبيعى أن يبدأ الباحث الدراسة بفرضية معينة هى ارتباط الكفاءة بالتحرير، ولكن من الواجب ايضا أن يقودنا التحليل تدريجيا إلى بلورة هذه المقولة. فالامر لا يتعلق بمجرد الأخذ عن النظريات الاقتصادية ولكنه يتعلق بواقع معاش يمكن ان يختلف اختلافا جذريا ويمكن ان يتفق ايضا مع هذه النظريات حسب اوضاع كل مجتمع. كما أن التحرير ليس وليد هذه اللحظة بحيث يكتفى الباحث بذكر انطباعات عامة جدا بشأن تطبيقه بل هناك مشكلات فعلية تواجه التطبيق وتحد من امكانياته.

وأحدى هذه المشكلات تتعلق ببيع مشروعات القطاع العام للقطاع الخاص وكيف أن الموارد المتاحة لدى القطاع الخاص بفرض اقباله على شراء هذه المشروعات هى موارد محدودة للغاية بالمقارنة برأس المال العام. يرتبط بهذه المشكلة ايضا أن جانبا لا بأس به من رؤوس الأموال المحلية هربت خارج البلاد. وهنا يمكن التساؤل إلى أى مدى يمكن أن تكون سياسات التحرير قادرة على جذب هذه الأموال والمشاركة فى شراء المشروعات المطروحة. وإلى أى مدى ايضا يعد خروج هذه الأموال احدى نتائج سياسات التحرير ذاتها ويتعلق بهذه المشكلة ايضا الاحتمال

المشار حول مساهمة رأس المال الأجنبي ومشاركته في شراء هذه المشروعات.

هناك مشكلة أخرى خاصة بالدولة ذاتها. ففي ظل النظام القديم كما يسميه د. عز العرب كان نظام التخطيط كفيل بالسيطرة على المتغيرات الاقتصادية المختلفة واحداث الاتساق فيما بينها. كما كان كفيلا باحداث التوازنات الاجتماعية المختلفة. وقد يعتقد البعض وقد يكون من بينهم الباحث أنه في ظل نظام قائم على آليات السوق فان قوة الدولة وأحكام سيطرتها ليس له أهمية كبيرة. ولكن العكس هو الصحيح تماما. فالتحرير بحاجة إلى دولة قوية وليس دولة ضعيفة أو لينه Soft State كما يسميها ميردال. وإلا انعدم التناسق والأتساق بين القرارات والسياسات ولتغلب الصالح الخاص على العام، ولأحكم رأس المال سيطرته على الحكم وبالتالي نكون قد عدنا سنوات إلى الخلف.

مشكلة أخرى تؤثر على امكانات تنفيذ سياسات التحرير هي امكانات القطاع الخاص في استيعاب العمالة على ضوء التوسع الذي تم حتى الآن في استثمارات هذا القطاع كذلك التوقع بشأن حجم البطالة المحتمل في حالة تحويل القطاع العام إلى خاص.

وأعتقد أن موضوع التشغيل من الموضوعات الحاكمة في نجاح أو فشل سياسات التحرير في مصر. فبينما قد يرى البعض أن الارتفاع في معدلات البطالة في الوقت الراهن هي ظاهرة مؤقتة، إلا أني اعتقد العكس. فاستمرار الحال على ما هو عليه بل مع تطبيق المزيد من سياسات التحرير سوف تزداد حدة البطالة في المجتمع وسوف لا يقتصر على المتعطلين الجدد فحسب وإنما ستشمل ايضا متعطلين سبق دخولهم سوق العمل وهنا تكمن خطورة هذه التحولات.

واعتقد ان دراسة د. عز العرب كان من الممكن ان تصبح دراسة جيدة للغاية اذا تعمق فى دراسة تجارب دول العالم الثالث الأخرى فى تطبيق سياسات التحرير.

وهناك العديد من التجارب فى هذا الشأن والعديد من الكتابات حولها ايضا وبعض هذه التجارب لاقى نجاحا على الأقل من وجهة نظر الصندوق والغرب عموما وبعضها لاقى الفشل الذريع باعتراف الصندوق والباحثين الغربيين. وقد كان من الواجب أن يعرض لنا الباحث عوامل النجاح والفشل والدروس المستفادة للمستقبل.

فبالنسبة لموضوع البطالة مثلا تشير أحدى البيانات أنه فى نهاية سنة ١٩٩٠ سيصبح فى رومانيا ١٢٠ ألف عاطل كما أن هناك خطر انتشار البطالة بين نسبة عالية من المشتغلين لجزء من الوقت فقط ويمثلون ٣٠٪ من المشتغلين فى الصناعة. وان ٨٠٠ الف من هؤلاء سيفقدوا وظائفهم بنهاية العام الحالى. وإذا أضيف إلى ذلك ٣٠٠ ألف خريج جديد من الجامعات والمدارس سوف يبحثون عن وظائف يصبح العدد الكلى المتوقع للبطالة ١ر١ مليون شخص. ومهذه الارقام بطبيعة الحال نتجت عن التحولات السريعة التى تمت فى رومانيا فى اتجاه تحرير الاقتصاد.

كذلك فان ما حدث فى زامبيا نتيجة لتطبيق سياسات التحرير ليدعو ايضا للدراسة والتأمل فارتفاع الاسعار الحاد كان له أثره الثقيل فى شكل معاناة الطبقة العاملة فى الحضر ونمت بناء على ذلك معارضة شديدة لارتفاع الاسعار لم تتوقف عند مستوى الطبقة العاملة بل امتدت لتشمل المدرسين والاطباء وغيرهم.

وحقيقة الأمر أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد لها تأثير كبير على تكلفة التحرير بل وعلى نجاح السياسة نفسها. والمجتمعات التى يمكن ان تنجح فى تطبيق هذه السياسات غالبا ما

يتميز اقتصادها بفائض فى الطاقة الانتاجية ووجود جزء كبير من السلع القابلة للتصدير والتى يتم استهلاكها محليا.

وهناك نقطة أخيرة قد أختلف فيها مع الباحث ايضا. فهو يرى ان ثمار التحرير لا تجنى إلا فى الأجل الطويل. وفى الواقع اننا نسمع كثيرا فيما يتصل بهذه السياسات بالتفرقة بين الأجل القصير والأجل الطويل لكن لا أحد يذكر لنا ما هو تعريف الأجل القصير وما هى عدد السنوات التى يمكن أن تمر قبل أن نصل لمرحلة الأجل الطويل.

وهو يرى ايضا أن تباطؤ دول العالم الثالث فى تطبيق سياسات التحرير يرجع إلى خشيتها أن قيادة سياسية أخرى يمكن أن تجنى ثمار التحرير. ولكن اختلف مع الباحث فى هذا الاتجاه فمن ناحية معظم انظمة العالم الثالث تعمر فى الحكم لسنوات طويلة بحيث يمكنها أن تجنى كل الثمار الممكنة. ومن ناحية أخرى لقد أظهرت بعض الدراسات أن تباطؤ خطوات التحرير لا يرجع إلى الخوف من المخاطر السياسية بقدر ما يرجع إلى الشك فى المنافع التى يمكن أن تعود من تطبيق هذه السياسات. وقد تمت هذه الدراسات بواسطة باحثين غربيين كما أن الدول التى درست ليس لدى شعوبها أى توجه ايديولوجى ضد الاصلاح.

تعقيب

على بحث "تحرير الإقتصاد المصرى"

امكانيات ومراحل التطبيق

أ.د. هبة حندوسة

يتناول الباحث فى النصف الأول من بحثه المبادئ الخاصة بالتحرير كفلسفة إقتصادية، ثم يتطرق فى النصف الثانى من البحث إلى تجربة التحرير فى مصر ومراحل تطبيقها المستقبلية.

ويبدأ الباحث بالتسليم بفرضية تستند إلى أن تحرير الإقتصاد القومى واتباع قواعد السوق امر ضرورى ولازم لحسن تخصيص الموارد وتحقيق معدلات نمو أفضل. والجدير بالذكر هو أن هذه الفرضية مقبولة إذا تواجدت عدة شروط وهى قدر عالى من المنافسة داخل السوق المحلى وفى الأسواق العالمية وكذلك إذا كانت آليات السوق غير معرقلة فى عملها وتفاعلها بسبب غياب أحد الجوانب الأساسية للبنية المؤسسية (Institution building) والتى تخدم وتحمى دور آليات السوق نفسها. وحيث أن من المسلم به هو أن معظم الدول النامية تفتقر إلى مستوى مقبول من فاعلية مؤسساتها التنموية وتفتقد الكثير بالنسبة إلى حجم ونوعية المنافسة فى أسواقها المختلفة لعوامل الإنتاج، فمن ثم قد يكون من المقبول أن تنمى هذه الدول قدراتها الذاتية أولا وقبل تطبيق شامل لسياسة التحرير والإنفتاح على العالم الخارجى.

ويتناول البحث الاوجه المختلفة لبرامج التحرير وما تتضمنها من مجالات وادوات. وان كان من المفيد التمييز بين الشقين الرئيسيين من أى برنامج تحرير هما: الشق الذى يخص العلاقات الخارجية للإقتصاد القومى ومدى الإنفتاح على العالم من خلال سياسة التجارة الخارجية

وسعر الصرف وهيكل الحماية وسياسة جذب رؤوس الأموال الأجنبية والشق الآخر يخص العلاقات الداخلية من اسعار نسبية وسعر الفائدة وسياسة التوظيف والأجور وسياسة الإنفاق العام والدعم. والمفيد فى اجراء هذا التمييز المقترح أننا نستطيع أن نلجأ إلى المبادئ الإقتصادية الأولية فى طرح البدائل والوصول إلى النتائج التى تشير إلى أهمية التركيز على سياسة التحرير والتصحيح لهيكل الأسواق الداخلية من أجل السيطرة على الخلل فى الموازين والتعديل فى هيكل اسواق السلع وعوامل الإنتاج للوصول إلى تخصيص أفضل للموارد وإلى معدل أعلى لنمو الناتج المحلى. أما بالنسبة إلى السياسة الخاصة بالعلاقات الخارجية فليس من المسلم به أن تحرير التجارة والإنفتاح التام فى مواجهة تدفقات رأس المال الأجنبى هو الأجدى دون تدخل حكومى أو على الأقل قدر ما من الإشراف على شروط هذا التدفق من السلع ورؤوس الأموال الأجنبية. وتشير تجربة معظم الدول النامية الناجحة إلى حرصها الشديد لتجنب الآثار السلبية لمثل هذه التدفقات من خلال استخدامها الإنتقائى لهيكل ومستوى الحماية الجمركية وفرض السيطرة غير المباشرة بحيث أنها عملت على تشجيع الصادرات دون أن تتخلص من الحماية المباشرة وغير المباشرة للصناعات المحلية وبذلك تحاشت هجوم الواردات وابتلاعها للسوق المحلى. كذلك نجد أن معظم هذه الدول اخذت بسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية على أساس وضع شروط مختلفة بحيث تصبح هذه الاستثمارات مكملة ومساندة لعملية التوسع فى رأس المال المحلى ومن الملاحظ أن الإنفتاح على العالم بطريقة سريعة وشاملة لا يوجد ما يعززها من التطبيقات الفعلية فى معظم تجارب الدول النامية الناجحة. ومثال لذلك أن كوريا الجنوبية اصبحت منتجه ومصدره مهمة لسيارات الركوب دون أن تستند إلى رأس المال الأجنبى وعلى أساس حظر استيراد السيارات لسوقها المحلى.

وإذا راجعنا السبب فى اتباع سياسة حذرة فى العلاقات الاقتصادية الخارجية لوجدنا أن شروط الفلسفة الإقتصادية للتحرير لا

تنطبق على عالمنا الذى يتسم بسيطره التكتلات والاحتكارات العالمية ونفوذ الشركات العملاقة والمتعددة الجنسية. وفى هذه الظروف يكون من الأجدى الحذر فى تبنى سياسة التحرير والبدء أولا بالتركيز على الأسواق الداخلية وتصحيح هيكل الحماية وليس تخفيض مستوى الرسوم الجمركية إلى المستوى السائد فى الدول المتقدمة وتشجيع الإستثمار والتصدير من قبل قطاع الأعمال المحلى ثم الإنفتاح فى سياسة الإستيراد والاستثمار الأجنبى على أسس وسبل انتقائية.

كذلك لم يقم الباحث بالتمييز بين سياسة التحرير وسياسة التثبيت (Stabilization) وسياسة التعديل الهيكلى (Structural Adjustment) لكى يتعرف على العلاقة بين هذه السياسات ومدى تشابه واختلاف مكونات واهداف كل من هذه السياسات. كما لا أتفق مع الباحث فيما يخص قضية التتابع Sequencing اذ انى ارى أنه من منظور الدول النامية يجب مراجعة افضل طريقة للتتابع لكل حالة على حدة حسب ظروف الدولة المعنية.

ولا أتفق مع الباحث فيما يخص الآثار السالبة لعملية التحرير. ويرى الباحث أن عملية التحرير نفسها وما تتضمنها من تصحيح الأسعار يعنى أسعارا أعلى وبالتالى استهلاكا أقل ثم انخفاض فى الإنتاج والعمالة والاستثمار ص ١٠٢ . ومن الملاحظ فى هذا الصدد أن عملية التحرير فى حد ذاتها لا تتطلب الانكماش فى معدل نمو الدخل القومى وهذا احد المحاور الأساسية لقضية التحرير ومن أهم العناصر فى المفاوضات الخاصة ببرامج إعادة الهيكلة بالإتفاق مع المؤسسات العالمية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بما فى ذلك البرنامج القائم بين مصر وهاتان المؤسستان. وهناك اتجاهان لبرامج التصحيح وإعادة الهيكلة، اتجاه يعرف باتجاه اعادة توزيع الانفاق (Expenditure Switching) وإتجاه آخر يعرف باتجاه تخفيض الإنفاق Expenditure Reducing

وبالنسبة إلى الإتجاه الأول أى مفهوم اعادة توزيع الإنفاق فهو مبنى على افتراض وجود مرونة فى العرض والطلب بالنسبة للسلع المتاجر فيها دوليا (Tradables) وكذلك وجود قدر محتمل من العجز فى ميزان المدفوعات وميزانية الدولة بحيث أن استخدام مجموعة ادوات سعر الصرف وهيكل الحماية وسعر الفائدة يكون كافى لإعادة توجيه الإنتاج (دون تخفيضه) من السوق المحلى إلى الأسواق الخارجية. أما إذا كان العجز فى احد أو كلا الموازين مختل بطريقة حادة ولا تتحمل (Unsustainable) فيقتضى الأمر العمل على تخفيض الإنفاق الإجمالى من استهلاك واستثمار عام وخاص. والجدير بالذكر أن عملية التحرير بالنسبة لمصر مثلا فى مرحلة السبعينات كان من الممكن أن تستكمل وبتم عن طريق اعادة الانفاق دون اللجوء إلى تخفيض معدل زيادة الناتج المحلى. إذ أن ظروف الرواج التى احاطت هذه الفترة والزيادة الهائلة فى متحصلات ميزان المدفوعات وكذلك إيرادات موازنة الدولة كانت تسمح آنذاك بالتخلص من معظم التشوهات فى هياكل الأسواق المختلفة من عمالة ورأس مال وسلع. ويحاول الباحث فى النصف الثانى من البحث تطبيق مفاهيم التحرير واجراء التحليل على حالة مصر. وللأسف فلم يبذل الباحث المجهود الكافى لكى يعطينا أى تفاصيل تاريخية أو رقمية لعملية التحرير وتجربة مصر. فلم يتطرق الباحث إلى مجموعة السياسات الإقتصادية المتبعة منذ بداية السبعينات وكيف كانت جزئية فى تطبيق مبادئ التحرير ولا يعطينا الصورة الكاملة لكى نتعرف على البدائل المطروحة والسبب وراء جزئية التطبيق ثم أثر هذه السياسات الجزئية وما هى الفرص التى ضاعت بسبب عدم تطبيق التحرير الشامل؟ ولا أتفق مع الباحث فى أن تأثير السياسات الجزئية كان غير واضح (ص ١١٥) كذلك لم يحاول الباحث أن يبرز حقيقة الأمر بالنسبة لمسألة التتابع فى حالة مصر ولم يبرز ذلك حتى برصد البنود الأساسية التى طبقت فعلا أو لم تطبق فى مختلف المراحل منذ إتباع الدولة لسياسة الإنفتاح.

ويعتقد أن متخذ القرار الإقتصادى والسياسى فى مصر تعرف منذ أواخر الستينات على نقط الضعف فى مجموعة السياسات الإقتصادية والمشاكل الناجمة عن اتباع النموذج المختار منذ أوائل هذا العقد ومنها حدة الانغلاق وحدة سيطرة الدولة على النشاط الإقتصادى إلخ. ومعنى هذا أن أمامنا عقدين من الزمن أى فترة طويلة للغاية تمكننا وتحملنا المسئولية كإقتصاديين لإمعان النظر فى عملية التحرير وتطوراتها وجوانبها المختلفة والتحول المتدرج نحو اقتصاديات السوق.

ونجد حتى فى سرد أهم مكونات سياسة التحرير اغفال الباحث للمراحل التاريخية وتتابعها فى مصر. فيبدأ أولا فى صفحة ١١٣ بمناقشة تطبيق التخصيصية (Privatization) وهى قضية لم تطرح على ساحة البرامج مع أى هيئة أو دولة مع مصر إلا بعد سنة ١٩٨٧ ولم يكن لها حجج أو اسانيد من وجهة نظر المبادئ الإقتصادية ولكن دخل مفهوم التخصيصية كإضافة بعد رواجه فى بعض الدول المتقدمة وتضمينه فى برامج إعادة هيكلة وتنظيم دول شرق أوروبا وتعثر كثير من البلدان النامية التى اقترضت بشكل واسع فى السبعينات.

ويرى الباحث أن السبب وراء تحقيق التحرير الجزئى وليس الشامل يرجع إلى أهداف الدولة الإجتماعية والتى أدت إلى التدخل المباشر فى النشاط الإقتصادى والبعد عن اقتصاديات السوق، كما جاء فى الصفحة الأولى من البحث وهنا يستلزم الأمر الوقفة والنظر إلى البعد الإقتصادى البحت واهداف السياسة الإقتصادية وليس فقط إلى البعد الإجتماعى. فمن المعروف أن هناك إتجاهين رئيسيين فى استراتيجية التنمية المطروحة أمام الدول النامية منذ الخمسينات أما استراتيجية التوجه إلى التصدير والتى تستند إلى النموذج الليبرالى واما استراتيجية انتاج بدائل الواردات وهى تستند إلى غالبية نماذج التنمية المقدمة من قبل أكبر الإقتصاديين. وكذلك فهناك البعد الأيديولوجى فى اختيار توليفة من السياسات الإقتصادية الخاصة بمدى الإنفتاح على العالم. وكان من المناسب أن يتناول الباحث كل

بعد من الأبعاد المذكورة: الإقتصادى التنموى والإجتماعى والأيدولوجى لكى يصف بدقة وبصيغة تحليلية كيفيّة اختيار مصر لبديل معين بالنسبة لكل بعد والتطور فى الإتجاه فى كل مرحلة من مراحل نموها منذ بدء سياسة الإنفتاح.